



**\* 30 سبتمبر : أعلن Richard Boucher المتحدث بأسم الخارجية الأمريكية أن غلق مركز البحرين لحقوق الإنسان وأعتقال رئيسه عبد الهادي الخواجه الذي انتقد سياسة الحكومة الاقتصادية يعد خطوة تارجع اللوراء وتدعو للقلق .**

**\* تفاعلت المنظمات ووكالات الانباء بنبا إعتقال الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجه ، فأرسلت أكثر من 47 منظمة من 17 دولة عربية وأجنبية مناشدات عاجلة بالاطلاق الفوري عنه ، وأن ذلك يعد انتهاك صارخ للحريات وحقوق الانسان ، وان هي من ضمن سلسلة التراجعات في مسيرة الحريات والديمقراطية في البحرين**

### بطاقة شخصية



### الناشط عبد الهادي الخواجه

من مواليد 1961 م  
ممتزج وله 4 بنات أكبرهن زينب  
مدرس فنون الصحافة والإعلام والأدب  
الإنجليزي و دورات عديدة في حقوق الإنسان  
و هو يُعتبر من أكفأ المدربين على مستوى  
الخليج العربي في مجال حقوق الإنسان إذ أن  
له خبرة تفوق 15 كان فيها مبعدا عن  
البحرين.

من أسس المنظمة البحرينية لحقوق الإنسان في  
الدانمارك  
هو بعد النزول للبحرين فكر مع مجموعه من  
الحقوقيين ك السيد نبيل رجب في تأسيس  
مركز إقليمي لحقوق الإنسان يخدم الخليج  
العربي ولكن رفضت وزارة العمل ذلك ،  
فتم تأسيس مركز خاص بالبحرين يخدم حقوق  
الإنسان في النطاق المحلي

مبعدها بمشاركة من نبيل رجب و عبد العزيز  
أبل و رمله جواد و جواد العصفور و جنان  
الشيخ و مجموعه أخرى من نخب المجتمع  
أسس مركز البحرين لحقوق الإنسان بعد أن  
اتفقوا على نوعية المركز و طبيعة أنشطته  
متأسس المركز بتاريخ 2/5/2002

**\* 24 سبتمبر :** عقدت ندوة الفقر والحقوق الاقتصادية التي نظمها مركز البحرين لحقوق الإنسان ، حيث اطلق المركز تقريرا عن الفقر ، خص فيه إلى أن أكثر من 90 ألف من المواطنين يستلمون معونات من وزارة العمل ، والصناديق الخيرية كطبقة معدومي الدخل ، بالإضافة إلى تدني الاجور والضرائب الغير مباشرة مثل التسجيل العقاري ، تسجيل المركبات ، رخص السياقة ، رخص البناء ، وغيرها أثبت التقرير أن نصف شعب البحرين يعاني من الفقر في واقع أكثر من 200 ألف مواطن !

**\* 25 سبتمبر :** بعد ان كشفت ندوة الفقر مستوى المعيشة الحقيقي ، أمرت العائلة الخليفية بإغلاق نادي العروبة بسبب ما جاء في الندوة ، ويعد ذلك تصعيدا خطيرا لم يقدم عليه النظام في الحقبة السوداء ولم يغلق النادي منذ تأسيسه في سنة 1939 !

**\* 25 سبتمبر :** في ساعة متأخرة من الليل أمرت العائلة الخليفية باعتقال الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجه ، بعد أن ما صرح به في ندوة الفقر من أن سبب الفساد والفقر في البحرين هو الشيخ خليفة بن سلمان وطالب بإستقالته ، وكان الشيخ حمد قد بادر بالاجتماع مع عمه في اليوم لتاني من الندوة في مقره مصطحبا معه ولي العهد وعقد في الصافرية برئاسة الشيخ حمد مجلس الوزراء !.

**\* 26 سبتمبر :** بادر المركز بتشكيل لجنة للدفاع عن عبد الهادي الخواجه ، واطلقت برنامجا فعاليتها للضغط على الحكومة وإطلاق سراحه فوريا ، وقد بدأ بالاعتصام أمام النيابة العامة ، وآخر أمام مركز جيان التجاري ، ويتوج بمسيرة في يوم الجمعة .

**\* 27 سبتمبر :** أمر رئيس النيابة العامة رئيس محكمة أمن الدولة سابقا عبد الرحمن بن جابر آل خليفة بتوقيف عبد الهادي الخواجه لمدة 45 يوما ، ولم يسمح له بقاء محامي وقت تسجيل الإفادة .

**\* 28 سبتمبر :** أمرت العائلة الخليفية بحل مركز البحرين لحقوق الإنسان نهائيا ، ومصادره أمواله البالغة 20 ألف دينار ، وذلك بسبب ما قام به من ندوة الفقر والحقوق الاقتصادية ، وتوجيه أسباب ذلك لحكومة خليفة بن سلمان ، والمطالبة بإستقالته لأنه العائق الكبير لأي نمو إقتصادي ورخاء للمواطنين .

### المعارضة تتبنى مشروعا واسعا لرفض الشيخ حمد ، و "المقاطعة" ليست الا احد مصاديقه

من بين الاساليب التي تنتهجها العائلة الخليفية للتقليل من شأن الإرادة الشعبية وصف المعارضة بـ "الجمعيات المقاطعة" وفي ذلك دلالات سلبية تقفل من شأن الموقف الشعبي الرافض للمشروع التخريبي الذي فرضه الشيخ حمد على البلاد. هذا الوصف لا يمثل حقيقة الموقف، ولا ما ينطوي عليه، بل يسعى لتصوير المعارضة بانها غير جادة، وان أفقها ضيق، وانها تعارض من اجل المعارضة فقط. هذا ما دأت عليه الاعلام الخليفي، وتكرره، بحسن نية، بعض ألسنة الشرفاء من ابناء الوطن. الواقع يقول ان مشروع الشيخ حمد برمته أصبح موضع تساؤلات جديده من قبل الجمعيات السياسية الأساسية، ومرفوضا من قبل شعب البحرين عموما. فهو مشروع متخلف، يسعى لتغيير البلاد وتوازنها السكاني والثقافي، وله مقومات خطيرة يجب ان يسعى الجميع لتفويضها. من هذه المقومات، بالإضافة للتغيير السكاني الرهيب وما ينطوي عليه من اباداة ثقافية لشعب أصيل، انه يكرس مبدأ التفرد بالتشريع الدستوري بعد ان كانت المهمة تعاقبية بين شعب البحرين وعائلة آل خليفة، ويسعى لرفض جديد يحل فيه نظام المكررات بدلا من حكم القانون، ويكرس التمييز كسياسة ثابتة في التعيينات الادارية والسياسية العليا بدلا من المساواة بين ابناء الوطن الواحد، ويسعى لتثبيت الغزو الخليفي للبلاد عبر اطلاق مصطلح "الفتاح" على الشوارع والمساجد والمدارس وغيرها، بهدف تكريس الشعور بالضعف والنقص امام "العنفوان الخليفي" ، ويكافئ من يدافع عنه اما بالمناصب والعطايا، او بالحماية من القانون حتى في حالة ارتكابه جرما يجرمه القانون الدولي كالتعذيب مثلا، ويؤمم فعاليات المجتمع المدني ويلزمها بالولاء للعائلة الحاكمة، بما في ذلك الممارسات الدينية والمعارضة. هذه بعض ملامح المشروع الذي يتم فرضه على البلاد، وهو مشروع يتجاوز كثيرا في سوءه وخطورته ما كان سائدا خلال الحقبة السوداء. يومها كان الاعتقال يتم تطبيقا لقانون امن الدولة، واليوم وضعت قوانين تبدو مدنية في ظاهرها ولكنها عسكرية في جوهرها، مثل قانون الصحافة، وقانون الجمعيات، وقانون الامن الوطني، وغيرها. ويومها كان المعتدون يخفون باسمائهم ومناصبهم ويعلمون في السر، بينما أصبح هؤلاء يعلمون علنا وباسمائهم الصريحة تحت حماية الشيخ حمد. فبينما كان عبد العزيز عطية الله مثلا يخفي هويته وهو يدير جلسات التعذيب رئيسا للجنة التعذيب، أصبح اليوم يصدر الاوامر بالتعذيب والتنكيل والاعتداء على المواطنين بعد ان منحه الشيخ حمد قبل اربعة اعوام وسام الشيخ عيسى من الدرجة الثانية.

من هنا فالمعارضة أصبحت امام وضع خطير يتطلب منها اتخاذ قرار تاريخي بالمفاصلة الكاملة مع مشروع الشيخ حمد الذي سوف يحول البلاد بالتدريج الى قلعة امنية في ظل نظام مستبد لا يعرف للاستبداد حدودا. فهي اما مع مشروع الشيخ حمد او ضده، وبالتالي فالموقف من الانتخابات الصورية التي تستعملها العائلة الخليفية كمشايق لاخفاء وجهها البشع، يجب ان يكون واضحا وصريحا: فاما نحن مع مشروع الشيخ حمد التخريبي بموصافاته المذكورة، او ضده. القضية ليست محصورة بالمجالس الصورية التي تقوم في اطار المشروع بهدف التشويش على الحقيقة وتضليل الرأي العام العالمي ازاء ما يجري في ارض اوال، بل تتسع لتصل الى تحديد الموقف من جريمة الاستيطان وذلك بالتصدي لظواهره وكشف الجريمة للرأي العام الدولي، وعرضها على المنظمات الدولية والجهات المعنية بحماية الشعوب والثقافات كمجلس الامن الدولي واليونيسكو وغيرهما، والموقف من مبدأ التشريع الفردي الذي سمح للشيخ حمد بالغاء الدستور التعاقدي الشرعي وفرض دستوره الذي قرره ليحقق تطلعاته واهدافه. مطلوب ايضا التصدي لظاهرة التمييز بين ابناء الوطن الواحد على اسس الانتماء المذهبي والولاء السياسي والموقف الايديولوجي من النظام، فهي ظاهرة تؤكد تخلف النظام وعدم ايمانه بمبدأ المساواة بين ابناء الوطن الواحد، وتكشف مدى الاستعداد الخليفي لتقوية فريق على آخر بقرارات من اعلى السلطة، وهذا الامر شبيه جدا بما حدث في عهد الشيخ عيسى بن علي في مطلع القرن الماضي، حيث كان الشيخ الطاعن في السن يحابي قبيلة الدواسر ويفضلها على بقية ابناء البحرين، ويفسح لها المجال للتلاعب بامن مواطنيها.

( التتمة صفحة 8 )

**التغيير السياسي في البحرين - قصة الدستورين  
الاستاذ علي ربيعة -  
جمعية العمل الوطني الديمقراطي**

البحرين حصلت على الاستقلال من بريطانيا في 14 اغسطس 1971 ، مباشرة شعب البحرين عبر بحرية من خلال الاستفتاء من قبل الامم المتحدة ، أن تكون دولة عربية تحت حكم آل خليفة مع حكومة ديمقراطية . بالعودة الى المرسوم الاميرى رقم 12 لسنة 1972 ، اسس المجلس التأسيسي مسودة الدستور ، حيث تكون من 42 عضو ، 22 منهم رجال منتخبون بالاقتراح السري العام ، و 8 معينين من الامير و 12 وزير بحكم مناصبهم الوزارية . من الواضح مما سبق أن الاغلبية الممثلين للناس في المجلس التأسيسي، في سنة 16 ديسمبر 1972 تم تدشين المجلس التأسيسي وبعد 6 شهور من النقاش الحار أنهى المجلس مهمته في 16 يونيو وقدم الدستور للامير ، حيث صادق عليه وأعلنه في 16 ديسمبر 1973 ، من المهم الإشارة إلى أن هذا الدستور لا يعطي الحق للناس أن يختاروا حكومتهم ، ولا يوجد احزاب ، أن ما كان لدينا في البحرين هو أصول الديمقراطية أو ما يقوله الغرب نصف ديمقراطية . دستورنا 1973 هو نسخة من الدستور الكويتي ، حيث الوزراء أعضاء بحكم مناصبهم الوزارية .

في 16 ديسمبر 1973 البرلمان الوطني الذي يتكون من 30 منتخبين ، و 14 وزير بحكم مناصبهم ليكون نسبة المنتخبين 68 % ، والنسبة تكون 74% إذا ارتفع العدد الى 40 عضو في الدورة الثانية ، أنه واضح من خلال هذا الأرقام أن المنتخبين أكثر حيث يمثلون الثلثين الذي يكون شبه برلمان تشريعي له قوة ، والذي يتمتع بتشريع حقيقي وقوة رقابية . وبالنتيجة الاعضاء المنتخبين من السلطة التشريعية لديهم القدرة على أنجاز المهام والوظائف التالية بدون عراقيل :-

1. يعملون كتشريعيين وليس هناك أي قانون يعلن بدون موافقه البرلمان .  
2. لديهم تدقيق حقيقي ومراقبة على أعمال الحكومة من خلال :-

- استجواب رئيس الوزراء والوزراء  
- طرح التصويت لسحب الثقة بعد المناقشة في الامور المطروحة من الاعضاء ، وهذا ممكن أن يكون لرئيس الوزراء بحكم منصبه في الوزارة .  
3. الاعضاء لهم كامل الصلاحيات في مراقبة الميزانية السنوية ، وليس هناك فرض او ضرائب او أي نقل للمال بدون قانون ، حتى اموال الامير الخاصة مثبتة من خلال القانون طبقا للمادة 33 من الدستور .  
4. البرلمان وضع لجنة خاصة لعمل العرائض ومطالبهم التي هي مقدمه من الشعب ، في سنة 1974 و 1976 البرلمان أستقبل أكثر من 350 عريضة .  
5. البرلمان الوطني يمكن أن يعمل مثل المجالس المنتخبة ، ويمرر التعديلات على الدستور بشرط المادة 104 من الدستور ، لان لديه الثلثين من الاغلبية ، ولكن هذه التعديلات لا تتم قبل انتهاء 5 سنوات من بداية العمل بالدستور .

يمكن التطرق إلى المادة ( 1 ) من الفقرة ( ب ) تشدد على أن الدستور تعاقدي والحكم وراثي ، ويعترف بأن الحكم راسخ فقط في عائلة آل خليفة . ولكن هذا الاعتراف من الدستور يقر بوضوح في الفقرة ( ج ) من المادة ( 1 ) أن النظام في البحرين ديمقراطي ، وأن السيادة فيه للشعب مصدر جميع السلطات ، إضافة إلى الفقرة ( أ ) من المادة ( 32 ) من دستور 73 حيث تقول " أن النظام في الحكومة على أساس فصل السلطات التنفيذية ، والقضائية ، والتشريعية تعمل متعاون مع بعضها تحت تحويل الدستور " أنها تقرر هنا في هذه المادة أن السلطات ليست مخولة في تجاوز الصلاحيات الكاملة أو بعضها للسلطات الأخرى ، ولكن السلطة التنفيذية تجاوزت وحلت السلطة التشريعية في 26 أغسطس 1975 لما كان البرلمان في فترة العطلة ، حيث كان سبب الحل هو غياب التعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية كما قال المرسوم الاميري ، والسبب الرئيسي وراء هذا هو أن الحكم اكتشف في خلال الممارسة القصيرة أن النظام السياسي الذي فيه مشاركة هو ناقص مع الحكم القديم الكامل الذي بقي قبل الاستقلال ! مع أن المادة ( 65 )

تعطي الحق للامير في حل المجلس الوطني ، ولكن الوقت محدد له أن ينادي الى انتخابات لمجلس جديد في فترة لا تتعدى الشهرين ! ولحزنا الشديد والعميق أن الانتخابات لم تقام ، والامير فرض قانون أمن الدولة السري الذي يعطي الحق لوزير الداخلية بالاعتقال والسجن أي شخص ل 3 سنوات فقط للشك انه يحاول الاضرار بالامن العام للدولة . وهذه الفترة يمكن ان تمتد ثلاث سنوات اذا محكمة امن الدولة قررت ذلك . هذا الحل الغير دستوري أعطى علامة الانقلاب في تاريخ البحرين الحديث .

**إنتفاضة التسعينات :-**  
في 1991 تجمعت 11 شخصية بارزة 3 منهم برلمانيين سابقين تعهدوا ورعوا عريضة نخوية ل 366 من علماء ومفكرين وضعوا توقيعياتهم . لقد كانت العريضة تطالب الامير بتفعيل المادة المجددة من الدستور والعودة إلى شبه حكم الديمقراطية والمطالب الأخرى ترجع إلى البطالة والفقر . وفي بداية 1992 اجتمع الامير مع وفد العريضة وسمع ما هو موجود من مطالب في العريضة ، وقال أنه يبتنى أن يعين مجلس شورى وليس العودة للانتخابات ، وقال في نهاية الاجتماع أن العريضة النخبوية ليست هي تحويل من الناس للموقعين . وبالالتزام بما قاله الامير بدأت في سنة 1994 التبنى لعريضة شعبية والتي نجحت في جمع 23 ألف توقيع من الناس ، وتكون وفد من اللجنة الراحية لكي تسلم العريضة للامير ولكن الامير الشيخ عيسى رفض استقبالها .

في سنة 1994 العاطلون عن العمل غالبيتهم من الشيعة خرجوا للشارع واستخدمت القوة ضدهم مما أدى الى انتفاضة وادت إلى أكثر من 40 من من فقد حياته ، وفتحت السجون ومراكز الشرطة لكي تستوعب الآلاف من المعتقلين بين 1995 - 1999 قانون أمن الدولة السري الذي رفض من البرلمان المنحل بسبب عدم دستوريته ، ومحكمة أمن الدولة سببت للآلاف الناس من البحرينيين الالم والجروح . لكن الحكومة لم تسمح الجرح بل جعلته يكون أكثر شدة ، ولذين جاهدوا الانتعاش دستور الدولة الذي كانت التأثيرات مفعجه في حداثها للمطالبه به ليس هناك شك أن سمعة الدولة قد تلوثت عالميا من جراء القتل خارج القانون ، والتعذيب ، والحكومة وقعت تحت الضغط العالمي بسبب انتهاكها لحقوق الانسان ، واجبرت على فتح بعض التغيير السياسي .

**عصر الانفتاح السياسي في البحرين :-**

في مارس 1999 خلف الشيخ حمد والده المتوفى على العرش ، وأعلن أنه سوف بطور الجانب الإداري والسياسي للبحرين ، في 22 نوفمبر 2000 أصدر المرسوم الاميري لإنشاء اللجنة الوطنية العليا لوضع مسودة الميثاق الوطني ، اللجنة تكونت من 44 شخص ، ويترأسها الشيخ خالد آل خليفة وزير العدل والشؤون الاجتماعية ، كان الشك للهدف الذي من واره قام بهذه الخطوة خصوصا بعد صدور النسخة الأولى والثانية من الميثاق . المعارضة رحبت بالغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة والافراج عن المعتقلين والسجناء وعودة المبعدين ، وكان هذا الانفتاح لم يساعد في رفع الغموض والخوف من المشروع السياسي . هذه الظنون والشكوك علامة ضاربة لتعرية ثقة الناس الطويلة في حكم الديكتاتورية بعد حل البرلمان سنة 1973 . لكن الاحداث بعدها أثبتت إصرار المعارضة كان في محله ، اللجنة الوطنية العليا قدمت ميثاق العمل الوطني إلى الامير في 23 ديسمبر 2000 ، واكتشفنا أن حجر الزاوية هي التغييرات الدستورية الحاسمة في الميثاق هي :-

1. الأولى تغيير الدولة من أمارة الى مملكة  
2. تغيير المجلس التشريعي الاحادي الى ثنائي .  
في فصل تحت عنوان " استشرافات المستقبل " في الميثاق الوطني قال الزيادة في القسم ( 4 ) للفصل (2) لدستور 1973 ، ان لابد أن يعدل ليتناسب مع الديمقراطية والسياسات في الدول المتقدمة في جانب التعديل للمجلسين . الميثاق استمر في القول " هذا يعني أن تاسيس الغرف الأولى من خلال الانتخابات الحرة المباشرة الذي يفوض سن القوانين ، والثانية تحتوي على الناس الذين لهم تجارب وخبرة ، والذين يعطون النصائح متى ما لزم " ولكي تتوضح الظنون والشكوك من طبيعة العلاقة بين المجلسين ، المعارضة

أصرت على ان يكون هناك توضيح من القيادة . ولكي يكتب الامير وولي العهد وزير العدل تعهدوا واكدوا أن المجلس المنتخب للتشريع والمعين فقط للاستشارة وان دستور 73 فوق الميثاق والتعديلات ستكون دستورية . بعد هذا التعهد فقط المعارضة دعت الناس للتصويت بنعم للميثاق ولذا جاءت النتيجة 98.4 % لصالح الموافقة على الميثاق . ولكن ماذا حدث للفوز للميثاق الغير متصور ، والغير دستوري ، حتى الان غير متخيل ما حدث ، فمن المفترض أن تفعل الآلية الدستورية للتعديل من خلال الدعوة الى عقد مجلس منتخب يصوت على التعديلات ، الحكم شكل لجنة واعطاها هذه المهمة الخطيرة وانتهك كل من الميثاق والدستور . والادهى أن الحكم تحدث في الميثاق عن تعديلين في دستور 73 ، ولكن الذي اعلن من الدستور الجديد في 14 فبراير 2002 سبب صدمة للمعارضة والناس ، حيث هذا الهجوم على دستور 73 عرف البحرينيين بالانقلاب الدستوري وهو الثاني منذ الاستقلال . في الدستور الجديد فرضت ديمقراطية ضعيفة حيث الملك والشورى ( 40 شخص معين ) يتمتعون بقوة تشريعية كبيرة ، المادة ( 70 ) تقول أن لا تغييرات تقرر إلا اذا وافق عليها المجلسين ( المعين والمنتخب ) من المجلس المعين 50% ومن المجلس الوطني ، وهذا ينقص بوضوح فصل السلطات وان السيادة فيها للشعب مصدر السلطات وأن هناك الكثير من التدمير للحق الديمقراطي والدستوري الضيق الذي كان في دستور 73 ، وما تكرم به الملك في دستور المنحة هو

**التالي :-**

1. الملك رأس الدولة ذاته مصونه ومحصنه .
2. الملك حامي الحكومة الشرعية وسيادة الدستور والقانون .
3. الملك يمارس صلاحيته مباشرة من خلال الوزراء ، والوزراء مسؤولون أمام الملك في مسألة وظائفهم كلا حسب وزارته .
4. الملك يعين ويعزل رئيس الوزراء بقرار ملكي .
5. الملك يعين مجلس الشورى المعين ورئيسه .
6. الملك قائد القوات العسكرية ، هو يقودهم في المهام الوطنية في الداخل والخارج ووزارة الدفاع متصله به مباشرة .
7. الملك رأس المجلس الاعلى للقضاة ، وهو يعين القضاة بمرسوم ملكي .
8. الملك يمكن ان يعدل الدستور ، يقترح القوانين ، وسلطته في التصديق والاقرار عليها .
9. الملك ومجلس الوزراء لديهم صلاحية اعلان حالة الطوارئ من خلال مرسوم من الملك والحكومة بدون توضيح الاسباب وبدون تمريره على البرلمان لكي يوافق عليه وتمريره على البرلمان يمكن ان يكون سهل بسبب الاغلبية للحكومة ( المعينين )
10. الملك يعين ويعزل الخدم المدني ، رجال العسكر ، وممثلين الدولة السياسيين مع المنظمات العالمية .
11. الملك مخول ان يحل المجلس الوطني مع ذكر السبب .
12. الملك يمكن ان يعلن الاستفتاء العام للقوانين المهمة ، والامور الهامة للدولة ، وانه واذا وافقت الاغلبية المسموح لها بالتصويت يعلن القرار ويكون فاعل ويصدر في الجريدة الرسمية .
13. الملك لديه الصلاحيات في تمديد مدة البرلمان المنتخب لسنتين ، وهذا يتعارض مع حق الناخبين في انتخاب اعضاء بعد 4 سنوات جدد ، ويمكن له ان يمدد المجلس الوطني لشهرين في كل دورة ، وهذا ليس محسوب من ضمن دورات الانعقاد .
14. الملك يعين اعضاء المحكمة الدستورية بمرسوم ، وكذلك رئيسها .
15. الرقابة المالية كانت لدى البرلمان والتي تراقب المدخولات والمصروفات للدولة والبرلمان ، أصبحت مرتبطة بالسلطة التنفيذية ، المرسوم الملكي يعطي التقرير من الملك الان بعد أن أصبحت تابعه له الى الحكومة والبرلمان . وهذا خلاف ما كان سنة 74 - 1975 حيث الميزانية للدولة راقبها البرلمان .



## تتمة كلمة ربيعة (2)

والعودة الى بلادهم . رئيس البرلمان السابق الكويتي ايضا منع من الدخول الذي قدم عبر جسر الملك فهد ، وارجع مرة أخرى . في اليوم المحدد تم اجتماع المؤتمر بدون الضيوف وبعد يومين من النقاش تم اعلان في بيان القرارات التي اصدرها المؤتمر التي تحتوي على :-

1. تأكيد أن نظام الحكم وراثي تحت عائلة آل خليفة .
2. التعمد بما جاء به الميثاق الوطني أن المملكة الدستورية هو النظام السياسي في البحرين وأن التعديلات الدستورية مقتصره بما اقر في الميثاق الوطني .
3. الالتزام بما تعهد به كل من الامير وولي العهد ورئيس اللجنة العليا التي على اساسها تم التصويت من قبل الناس على الميثاق .
4. التأكيد على عدم شرعية دستور 2002 الذي لم يقر من الناس .
5. التأكيد على الحوار لحل الأزمة وناشد الحكم الدعوة للحوار البناء مع المعارضة لحل الأزمة الدستورية .
6. التعديلات الدستورية لا بد أن تلازم ما جاء في الميثاق لتحويل المملكة الدستورية .
7. تكوين لجنة متابة لقرارات المؤتمر .

### الاهتزاز :-

الاحداث الحالية تعطي صدى مقلق لانهايار الحوار ولكي يتم حفظ الحوار من الانهيار لا بد أن يكن مع القيادة مباشرة ، لكن القيادة انتدبت وزير العمل وقد شهد كيف ان الوزير خطر على قابلية النقاش بسبب تصريحاته المتناقضة ، حيث هز الثقة في السياسة ، وانطوى على سياسة الاقصاء . الحكومة يجب أن تعلم أن فشل الحوار يعني وجود خيبة أمل وأحباط وغضب للناس . وإذا الحكومة أصرت على بقاء الوضع بدل أن تعمل على حل سياسي على قاعدة الاجماع والتوافق ، هذا سوف يفقد الحل السلمي لحل الأزمة السياسية . تأكيدات الميثاق الوطني والتعهدات بالمملكة الدستورية والنتيجة التاريخية للتصويت وأنكار وتفرغ محتوى الديمقراطية التي كانت بدستور 73 ، من المؤسف القول ان التغيير الذي بدأه الملك والمشروط في الميثاق هو بشكل تجميلي وامتد الى الشلل الكامل . الحكومة فقدت الفرصة لكي تستغل التصويت الكبير في الميثاق في 14 فبراير 2004 وعودة الدستور الشرعي وحكم القانون في تطبيق التعديلات الدستورية . نحن نعلم أن الأزمة الدستورية لن تحل من خلال الحوار الدائر والذي اثبت انه فاشل وهدام ، الحل السياسي الصادق هو في انتخاب مجلس تشريعي مهمته التعديلات الدستورية لكي ينال رغبة الناس . نحن نتطلع لبناء ديمقراطية دستورية حسب مرجعية الميثاق . فقط النظام السياسي من يمكن ان يعطي الطريقة السلمية لحل الأزمة السياسية.

مجلس اللوردات – لندن  
17 أغسطس 2004

من الواضح مما سبق ، يمكن ان الحكم هناك فرق في المبادئ عن دستور 73 ومبادئ حكم الديمقراطية في العالم . في البداية اعتقدنا ان الثقة الحقيقية في سنة 2001 سوف تفتح وتعيد وتطور المشاركة السياسية الموافقة على المملكة الدستورية ، استنادا الى الميثاق وتأكيدات الامير . ولكننا فرنا لما اكتشفنا اننا خطأ في وضع تعهدات قائله لوضع ثقنا في امور واسعة وغامضة . في أكتوبر 2002 كانت الانتخابات بعد 30 سنة للدستور الغير شرعي ، اربع جمعيات قاطعت الانتخابات ( الاحزاب ممنوعه ) وكانت هناك استقطاب بين المشاركة والمقاطعة ، المقاطعة السبب الرئيسي لهم هو على شينين : 1. ان مشاركتهم يعني الاقرار بالدستور المنحه واستبداله عن الدستور الشرعي والعقدي لسنة 1973 . 2. أن الممثلين لن يمارسوا حقهم الشرعي في التشريع والمراقبة على الحكومة بسبب الصلاحيات المحدودة في الدستور الجديد. هذه المناقشة للمعارضة اعطيت الدعم والتأييد من قبل الدراسة والمقارنه من قبل المؤيدين والمحامين المستقلين البحرينيين . المقاطعة أثرت على الانتخابات ووصلت النسبة 53% بعد أن كانت 98.4% في الميثاق . هذا الانحدار الكثير في النسبة يعكس الاحباط واليأس الذي اصاب الناس وعدم الثقة والحماس . في يونيو انتهت دورة الاعتقاد الثانية واحدى الصحف المحلية اخذت مقابلات مع النواب ، وبعض الشخصيات ، ورأى الناخبون ان النواب لم يمارسوا صلاحياتهم لمحاسبة الحكومة والحكم ، النواب اعترفوا عدم وجود المسائلة بسبب ضعف الجانب الدستوري والتشريعي والقوة لصالح الحكومة . هذا التصريح من النواب يعطي دلالة ان العملية السياسية سيئه وهي فعلا منهاره

## المؤتمر الدستوري :-

في 14 فبراير 2004 عقد المؤتمر الدستوري تحت عنوان " نحو دستور عقدي لمملكة دستورية " تحت رعاية الجمعيات الاربع المقاطعة ، ومجموعة من المحامين والشخصيات المستقلة ، عقد مع وجود التهديدات الحكومية التي قالت أنها سوف تغلق الجمعيات اذا استمرت في جلب شخصيات من الخارج كمراقبين او مشاركين . الحكومة اتخذت خطوة بمنع دخول الضيوف الاجانب الذين قدموا من الكويت وقطر وفرنسا ومناطق اخرى ، واضطروا الى تغيير الطائرة

## مشاركة منظمة رد رس Redress في الاجتماع عن البحرين

مجلس اللوردات – لندن  
17 أغسطس 2004  
المقدمة

منظمة ترس رد رس ( Redress ثقة التعويض ) هي منظمة عالمية ليست حكومية ، تتنذب لتساعد الناجين من التعذيب ، وللبحث لهم عن العدل والتعويض ، وأتمام هذا التكليف بمختلف الطرق ، متضمنا دراسة عملية على الحالات ، وإصلاح القوانين ، والبحوث ، والدفاع . خلال 12 سنة تجمع المنظمة خبرة من التحرك العالمي في حقوق ضحايا التعذيب في داخل بريطانيا وعالميا . رد رس ينتظام تأخذ الحالات بأسم الضحايا ولديها خبره واسعه في المرافعات بالمحاكم والمجالس القضائية للوطن والعالم . في المستوى الداخلي رد رس Redress تساعد المحامين في تمثيل الضحايا التعذيب ، والمفتشين عن علاج مثل الدمار المدني ، ومقاضاة الجلادين ، أو أي شيء من التعويض إضافة في الاعتذار العلني . أما على المستوى العالمي رد رس Redress تمثل الأفراد الذي يواجهون التحديات في التأثير على التعويضات من الداخلية للتعذيب أو أي شكل من الاساءة ، إضافة إلى فرصة العمل والتأثير لمنع قوانين التعذيب الداخلية ، وتعهده الدول للبحث عن الادعاءات والمقاضاه ، ومعاقبة الجلادين في القانون المحلي ، وكذلك التعهد للمحاولة التعويض المناسبة للضحايا . رد رس Redress على اتصال مباشر لحالة الناجين من التعذيب في البحرين ، وتحرك بفاعلية لكي تدعم جهودهم للحصول على التعويض في داخل البحرين وخارجها . هذا التقديم لكي نساهم في نقاش والمطالبة على قانون 56 لسنة 2002 الذي يفيد ويمنح غطاء من العفو على كل الضباط ، الذين يزعم أنهم مرتكبي جرائم التعذيب ، وجرائم لها علاقة " بالجرم الذي له خطر ، أو يدعى انه يهدد الدولة وأمنها " تحت مرسوم 10 من سنة 2001 الذي كان ايام محكمة قانون امن الدولة . هذا التقديم يعكس ما جمعت رد رس Redress من خبره في قانون

لهذه الادارات يقال انها محمية ، ولا يعرف ان هناك أي حالة تقديم الضباط للمحاكمة بسبب فعل التعذيب أو سوء المعاملة . الحالات التي سمع عنها من قبل في وقت ايام قانون امن الدولة ، أن المحتجزين يقرر ادانتهم كاملا على اساس الاعتراف المصاغ للسياسي او رجال الامن او شهادة رجال امن وان هذه الاعترافات قد تم صياغتها ، مع العلم ان المتهمين يدعون ان اعترافهم انتزعت تحت التعذيب ، والتحقيق غير المحايد مثل الادعاء التحقيق لم يتم أمام المحكمة ، بالإضافة الى الفصل الطبي للمتهمين ، نادرا ما يأمر من قبل المحكمة ، إلا اذا ظهر على المتهم علامة بارزه من التعذيب ، هذا النوع من الجروح يقال انها ليست شائعة لان الضحية يأخذ للمحكمة بعد أن يشفى من الجروح وبالإضافة انها عادة في انتزاع الاعترافات ، التقارير تقول ان التعذيب يمارس بالقوة ضد المحتجزين لكي يوقع تعهد أنه يتصل من ما ينتسب له من عمل سياسي ، ولكي يتوقف عن أي عمل ضد الحكومة مستقبلا . ويجبر الضحايا ان يقدموا تقارير عن الناشطين الآخرين ، ويبنتل بعقوبات ويشرب الخوف من المعارضين السياسيين ، تقول التقارير ان طرق التعذيب تحتوي على الفلح ( الضرب على باطن القدم ) ، والضرب الشديد ، وبعض الاحيان بالهوز ، وتعليق الاطراف ، مع الضرب بالطمات على الجسم ، والاجبار على الوقوف طويلا ، والحرام من النوم ، ومنع الضحايا من اراحة انفسهم ، والغطس في الماء الى درجة الاشراف على الموت ، والحرق بالسجائر ، والثقب في الجسم والجلد ، والاعتداء الجنسي ، وضع اجسام حادة في القضب والدير ، والتهديد بالاعتداء على العائلة ، ووضع المحتجزين الذين يعانون من مرض السكر ( منتشر في البحرين ) في غرف بها مكيف هواء في الشتاء ، والذي قد يسبب ضرر على الاجهزة الداخلية للجسم "

هناك فعل لمعاقيبتهم أو منع إعادة الفعل، أو ان هؤلاء الذين هم في السلطات العليا عند مواجهه مختلف الادعاءات التي تمكس نفسها مختلفة برفض أي تحقيق على انها صحيحة أو خطأ، أو انها إجراء قضائي شرعي أو من العدل السماح لمثل هذه البلاغات التي تكذب. أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، نظمت مثل هذه الفعالية الغير متوافقة مع الاتفاقية الأوروبية، بسبب " تحت الاتفاقية ( السلطة العليا) للسلطات .....وتحت واجب الفرض على الامور التابعة لا يستطيع الاختباء خلف عدم قدرتهم لكي يثبتوا انهم يحترمونها " الواجب في البحث هو لكي يحضر للعدالة ويعاقب من هو مسؤول عن انتهاك الصارخ لحقوق الانسان التي من ضمنها التعذيب .

أنه من البديهية أن أي التزام مطبق لمحاكمة أو تسليم المجرمين للأشخاص الذين يتوقع انه مارسوا التعذيب أو أي جرائم خطيرة، تحت القانون الدولي، لذا تطبيق العفو تدخل غير قانوني في مهمات هذا القانون، في هذا الصدد العفو العام يخول أختراق إتفاقيه مناهضة التعذيب التي صدقت عليها البحرين و هناك تصريح واضح لمهام منظمات الجرائم ضد ادعاءات التعذيب، والتي تمنع الإتفاقيه من سن او تطبيق قوانين العفو الذي يعيق الادعاء. المادة (4) من الإتفاقيه حددت كل أعمال التعذيب تعتبر جنحة تحت القانون الوطني للجرائم والمعاقبه بعقوبات متناسبه " في المادة (7) من الإتفاقيه تحتاج إلى إستباق من السلطات بالتحقيق لكل أفعال التعذيب مع النظر في الدعاوى والإدانه بشكل جدي كجنحة ضمن المواصفات العالمية، ومتطلب من الدولة أن تسليم أو مقاضات الادعاء المقدم ضد الجلايين الذين يوجدون تحت صلاحية حدودهم، بغض النظر عن أين الجنحة قد فعلت أو جنسية الجاني " كما ان محكمة الجرائم الدولية للرئيس اليوغسلافي السابق كانت تجربة للفرقة التي كانت ضد سيليبسيبي Celibici وفرنوزجا كحالات، حيث التعذيب منع بالكامل والسمعة الحسنة لحكم القوانين العالمية، التي تطبق داخليا وعالميا في النزاعات العسكرية. طبقا إلى المحكمة هذه الجنحات لا تعتبر جنحة في القانون المألوف، ولكن تحتوي على جنحة الحق والحجة. غرفة التجارب التي اقيمت كانت أبطلت كل العفو عن المعتدين وأفرغتها، أو لا يمكن تحمل الاعتراف عالميا. وقد شيد أيضا أن التعذيب لا بد من عزله من تسليم المجرمين تحت أي أعفاء للجنة سياسيا.

في نفس الطريق، لجنة مناهضة التعذيب، أكدت أن الادعاء على الجلايين لا بد من التحقيق فيها والمقاضاة المناسبة لها، طبقا للمادة 4 و 5 و 12 من إتفاقيه الامم المتحدة ضد التعذيب. انها تقترح " لكي تتأكد من المتورطين في التعذيب و سوء المعاملة لا يتمتعوا بالحصانة، لا بد من الدولة أن تتأكد من التحقيق، وفي الموقع المناسب أن المقاضاه لكل المتهمين الذين فعلوا هذا العمل " واللجنة أيضا كانت واضحة أن هذا ليس التزام على قاعدة العلاج فقط. المقررون المختصون في التعذيب نصحوا في حالة شيلي، أن كل الادعاءات عن التعذيب لا بد أن تعرض للرأي العام لكي يسأل عنها، وفي حالة أن هناك أسباب لها، هذا التفاعل لا بد أن يقدم للقضاء. وأن الشيء الوحيد الذي لم يعلنه، إجراءات المقاضاه اذا سدت من قبل قوانين تحد وتضمن قوانين العفو التي لم تحتوي على الاستثناء "

من المهم أن الالتزام الدولي لتقديم العدالة و معاقبة انتهاك حقوق الانسان الخطيرة، وقد أعترف بها وأنشأت في كل جوانب حقوق الانسان. أن محكمة أنتر امريكا قالت في اول حكم لها" أن كل الحكومات لا بد من ان تمنع، وندقق وان تعاقب أي انتهاك لحقوق اعترف بها في الإتفاقيه " هذا أكد في الحالات التي بعدها، كما في حالات الشارع للاطفال، والمحكمة كررت " أن كواتيماله Guatemala حالة فورية، لمعرفة المتسببين ومعاقبتهم. المحكمة الامريكية لحقوق الانسان في حالة Barrio Altos و Chumbipuma Aguirre y otros v Peru

منذ تقلد الشيخ حمد بن خليفة آل خليفة بعد والده، الشيخ عيسى في سنة 1999، لوحظ تندي الشديد لظهور التعذيب، فقط حالات معزولة تم رصدتها، ووضع الاعتقال تم تحسينه، هذا يمثل الرحمة التي قدمت بعد التغيرات الكبيرة. في اكتوبر 2001 مجموع عاملة من الاعتقال التعسفي زارت البحرين لأول مرة، مع العلم انها اكدت الادانة بقرار و آراء التي كانت اخذت من قبل ايام قانون امن الدولة وبزيادة من التدقيق. لقد باركت للبحرين "القطع الحازم الحاد في التغيير الذي اخذ وصاحب قانون الرحمة والعفو " جاء بعد إلغاء قانون امن الدولة والإفراج عن المعتقلين. لقد شاهدت إلغاء قانون امن الدولة، " قيمة الانتقال الكبير في السياسية في صالح حقوق الانسان " وايضا تم ملاحظة " ليست كل الادوات حاليا التي هي في القوة هي خطأ، ولكن المشاكل تستمر في الممارسة والتطبيق " عملية التغيير ستبقى مرتبط بقدرة الحكومة كثيرا في الاستمرار، والتأكيد على الحماية في تطبيقات الممارسة.

3. البحث عن علاج للتعذيب في البحرين، تأثيرات **مرسوم العفو :-**

التزام الدولة لتقديم علاج فعال وحاجات لضحايا التعذيب لكي يحصلوا على المصالحة، وعلى أي شكل من التعويض، قد شدد عليه في مجموعة العمل على الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة، ونظرة المنظمات المدنية ايضا تشدد على علاج فعال وقابل للتطبيق لضحايا التعذيب، " النظر في الخط العام أن الاولوية العليا للضحايا هو التعويض " كما قالت انتر اليا Jinter alia للتعذيب، خاصا العناية الطبية، مع عناية جسدية ونفسية خاصة " إلى الان لم يدع على جلاذ عذب او مارس سوء المعاملة، على الرغم من أن التعذيب في البحرين موثق خلال 1980 إلى 1990، كان هناك تقرير عن حالة في سنة 2001، أن فردا كان يعاني من التعذيب لما كان في الشرطة، وأنه عوض من قبل الامير " . في نوفمبر 2002 قدمت 8 حالات من ضحايا التعذيب ضد رئيس قسم التحقيق العام، للبحث عن التأثير والمطالبة أن يقدم من كان متورط في التعذيب. حيث كان عادل فليفل منهم الذي هو تحت التحقيق لقضايا الغش والاختلاس، وقد خرجت مسيرات تطالب بتقديم للمحاكمة، اضافة الى اكثر من 33 الف توقيع تطالب إلغاء مرسوم 56، والى فترة كتابة هذا التقرير لا يوجد أي تحقيق قد فتح له علاقة بهذه الحالات. المطالبة بالتحقيق ورؤية هذه الادعاءات لمثل هذه الجرائم، قابلة رفض شديد من قبل الحكومة بسبب قانون 56، والذي يفيد كغطاء عفو إلى أي حالة ( مدنية او جنائية ) تقام من أي شخص متهم انه مارس جنحة اخلال امن الدولة " والذي كان ضمن محكمة امن الدولة الذي امتد للمرسوم 10 لسنة 2001 مرسوم العفو العام في فبراير 2001. لتعطي انتهاك حقوق الانسان الممارسة من قبل الحكومة وضباط الامن، كما هو لجنحة المعارضين السياسيين للحكومة " وهذا يلاحظ انه انتهاك غير مباشر للمادة 89 من احكام قانون العقوبات الذي فقط يسمح بالعفو الذي لا يشمل الطرف الثالث " وهو يعاكس منع التعذيب في ميثاق العمل الذي يقول " لا يعرض أي شخص لأي نوع من التعذيب الجسدي، او الأدل، او التسقيط، او الاهانة... القانون يضمن معاقبتهم الذي يرتكبون جنحة التعذيب الجسدي والنفسي ..."

4. **شرعية العفو ضمن القوانين الدولية :-**

القوانين الدولية تفرض الضمانة لمبايعة حقوق الانسان :- أن اتفاقية الامم المتحدة ضد التعذيب، والاعمال الوحشية، والغير انسانية والتعامل بالتحقير او العقوبة كما في المادة 2.1 التي تعطي " كل دولة عليها أن تأخذ في الجوانب التشريعية و الادارية و القضائية أو أي من الاجراء لمنع عمل التعذيب في أي من الاقاليم التي هي تحت صلاحيتها "

لما كان فعل التعذيب أو إساءة المعاملة واضحا للبصير و بالبديهية، و التفاعل من من هو في الاعلى حالا و ان ليس

البحرين. وأعضاء هذه اللجنة إنتخبوا من قبل الضحايا. وإن رؤية اللجنة . . . لكي تكون جسم رائد في متابعة العدالة والتعويض لضحايا التعذيب وعوائل الشهداء في مملكة البحرين لكي نصل للمصالحة الوطنية.

ومهمتنا . . . تبحث عن العدالة والتعويض لضحايا التعذيب وعوائل الشهداء في مملكة البحرين من خلال الوسائل السلمية والنشاطات ضمن المملكة وفي الخارج. السلطات البحرينية اهتمت اللجنة كليا بالرغم من أننا إقتربنا منهم للحوار للوصول للمصالحة الوطنية. في 26 مايو 2003، قمنا عريضة إلى الملك وقعت من قبل حول 33,000 مواطن بحرينيين، لكن بلا جدوى.

ومع تمديد نشاطاتها محليا وعالميا، اللجنة بدأت تكسب المصداقية والإعتراف عالميا وضمن الجمعيات المدنية في البحرين. من ناحية أخرى، السلطات بدأت بممارسة الضغط على اللجنة بالوسائل المختلفة من ضمنها التهديدات. وفي هذه السنة بعد الحملة التي قامت بها اللجنة في جنيفا اتهمت ناطقها الرسمي بتهم أخلاقية حتى تسقط من سمعته بين الناس.

حتى الآن، لم تعطي الحكومة أي فرصة أن يكون هناك حوار للوصول للمصالحة الوطنية. ولم تعترف لأي خطأ في الماضي. الحكومة لا تذكر في ادبياتها ضحايا التعذيب كما لو لم يحدث شيء في الماضي. الحكومة سعت الى احتواء نشاطات اللجنة فبدأت بنشر الإشاعات بأن هناك حوار غير مباشر بالجنة. وأنا هنا أخبركم بأن هذا ليس حقيقي.

#### الخاتمة:

أعضاء ضحايا التعذيب وعوائلهم حول العالم يعطوا مساعدات من المنظمات المحلية والدولية؛ لكن الضحايا البحرينيون اهتموا كليا. من ناحية أخرى، الجلاون في البحرين يرقون ويحمون من رفع الادعاء عليهم.

كل الحالات التي قدمت للمحاكم البحرينية رفضت كنتيجة للمرسوم الملكي 56، فحن تركنا بدون قناة رسمية في البحرين ولذلك اجبرنا لأخذ حالاتنا للخارج. في هذا المجال نحن ننسق مع مختلف المنظمات الحقوقية، مثل ردرس، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمات الامم المتحدة المختصة.

لذلك، كل محاولاتنا " للمصالحة الوطنية " فُجِلتُ لان الحكومة ليست رغبة أن يكون هناك حوار مع الضحايا وممثلهم.

#### لذا، نستغل هذه الفرصة لمساعدتنا في:

1. إلغاء المرسوم الملكي 56-2002، الذي يمنح الحصانة الى المذبين.
  2. التحقيق في كل قضايا القتل والتعذيب من قبل لجنة وطنية محايدة مقبولة للناس، تشمل الأفراد والقضاة، وممثلو منظمات حقوق الإنسان والجمعيات السياسية.
  3. تقديم كل أولئك الذين ارتكبوا أفعال القتل أو التعذيب إلى العدالة بموجب المستويات الدولية.
  4. التعويض لكل ضحايا التعذيب ومن ضمن ذلك عوائل الشهداء، بالإضافة إلى إعادة التأهيل لأولئك الذين ما زالوا يعانون من التعذيب.
  5. إقرار بكل أولئك الذين قتلوا بشكل غير قانوني كشهداء وطن.
- الوصول للمطالحة الوطنية، عبر الحوار بين السلطات وممثلين الضحايا مطلوب. إنجاز المطالب أعلاه سيساعد المجتمع البحريني المتعبد بالعدالة ويصل للمصالحة الوطنية باننا كلنا نريدها وكلنا حملنا مرة عنها.

اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب في

البحرين

عادل العباسي

لندن، المملكة المتحدة

17 أغسطس 2004

#### المصالحة الوطنية ومتابعة العدالة

الامريكي قائد الحقوق المدنية مارتن لوثر كنج قال :

" السلام ليس مجرد غياب التوترو، لكن حضور العدالة "

الإستشهاد في الأعلى يُمكن أن يُسلط على الحالة في البحرين اليوم. نعم، ليس هناك توترو واضطراب في البلاد كما كان نهاية التسعينات، ولكن هذا لا يعني بأننا نتمتع بالهدوء والإستقرار الإجتماعي ببساطة بسبب غياب العدالة؛ العدالة لضحية التعذيب، العدالة لعوائل الذين قتلوا بدون ذنب، والعدالة للنساء اللواتي عُذبن وإغتصبن بسبب كفاجهن للحرية والديمقراطية في البحرين.

اليوم، أنكلم كع لسنت فقط كناشط حقوق الانسان، لكن أيضا كضحية واجهت التعذيب المنظم في البحرين والتي ما زلت تحمل علامات جسدية ونفسية من التعذيب. وعندما اتحدث عن التعذيب في البحرين، ليس لاني قرأت في الكتب والكراريس ولا سمعت عنه في المحاضرات بل لاني عذبت، أنا ضحية من ضحايا التعذيب أنا عذبت عقليا وجسديا وأنا شهدت تعذيب بحرينيين آخرين أمامي. أنا لسنت الضحية الوحيد في البحرين، اللجنة الوطنية قد وثقت 7 آلاف حالة من التعذيب، مورست من قبل السلطات في البحرين.

عندما نتحدث عن العدالة، نحن لا نعني التعويض فقط وإعادة التأهيل لضحايا التعذيب لكن أن يُقدم للعدالة أيضا كل الذين مارسوا التعذيب. لسوء الحظ، نحن في البحرين غير قادرين على رؤية ذلك. ضحايا التعذيب اهتموا وأثرت حقوقهم الأساسية من قبل السلطات لعقود. في واقع الامر المرسوم الملكي 56-2002 أصدر لحماية كل أولئك الذين ارتكبوا فعل التعذيب في الماضي. ويمنح هذا المرسوم مناعة وحصانة إلى المذبين قانونيا. ونحن كضحايا، عندما ينسج للمذبين بالحصانة وتركهم يعتبر تعذيب آخر، في الحقيقة إنها مؤلم أكثر من التعذيب الطبيعي الذي ارتكب ضحانا.

في هذا التقديم القصير، أنا سأعالج قضية المرسوم الغير قانوني أعلاه سريعا والذي يعطي الحصانة للمذبين في البحرين وفرصة الوصول للمصالحة الوطنية.

الحصانة وانتهاكات القوانين الوطنية والدولية قدمت عدة حالات ضد المذبين للمحاكم البحرينية، لكن كل الحالات رفضت بسبب مرسوم 56. وقد تم تهديدنا بالاعتقال مرة ثانية، إذا استمرينا في المطالبة بمحاكمة المذبين، من ناحية الأخرى، المذبون تم ترقيتهم، وحموا من الاعاء عليه بالقانون، والبعض تم منحه أراضي، وأعطوا الامتيازات وسهلت لهم الوسائل لإجراء الاعمال التجارية كما في حال الجلاذ عادل فليل، ومحمود العكوري.

مما لا شك فيه إن المرسوم الملكي البحريني 56-2002 الغير قانوني ينتهك القوانين الوطنية والدولية. يخرق هذا المرسوم المادة 19 -د من الدستور البحريني وميثاق العمل الوطني المادة 3، الفصل الاول التي تقول " يضمّن القانون عقاب أولئك الذين يرتكبون جرما من التعذيب . كفعال ضار جسديا أو نفسيا. " و ينتهك المعاهدات الدولية التالية أيضا: المادة 4 و 13 من إتفاقية مناهضة التعذيب التي صدقت عليها مملكة البحرين وأصبح جزء التشريع الوطني بالإضافة إلى إعلان فيينا الذي اقر في مؤتمر حقوق الانسان العالمي سنة 1993، ومن هنا يمكن ملاحظة ما سبق أن حكومة البحرين، ليست ملتزمة بدستورها وقوانينها، ناهيك عن المعاهدات الدولية.

#### الحوار والمصالحة الوطنية

كما تعرفون، الجرح الوطني الماضي عميق وما زال باقي في عقل الضحايا وعوائلهم، ولمعالجة هذا الجرح العميق الدامي، في يناير 2002، أسستنا لجنة لتمثيل ضحايا التعذيب وعوائل الشهداء في

تقرير للمادة 7 من إتفاقية الولية للحقوق المدنية والسياسية لمنع التعذيب، قالت " العفو يتعارض عادة مع مهمة الدولة للتحقيق في مثل هذا الفعل، وضمن الحرية من هذا الفعل تحت دائرة القضاء، والتأكد على أن لا يتكرر مرة أخرى في المستقبل، والدولة ربما لا تحرم الافراد من الحق في العلاج الفعال، مضافا له التعويضات وإعادة التأهيل الكامل اذا امكن " اللجنة أيضا تنتقد الحكومات التي تبحث في تطبيق العفو في الحروفات الخطيرة "

أعلان الادوات التي تم اقتباسها من مبادئ جونيت قد تعاملت مع مسألة العفو، والضحية أيضا اعطي الحق من خلال العلاج الفعال " مؤسسات حقوق الانسان الاخرى اكدت تعارض قانون العفو مع الالتزام لتقديم المتورطين في الجرائم الخطيرة تحت القانون الدولي .

منظمة مناهضة التعذيب كذلك اثبتت بعالي الصوت اهتمامها في استخدام قانون العفو. لقد تكرر التوترو " لكي يتم التأكد من ان المتورطين في التعذيب لا يتمتعوا بالحصانة، وان الحكومات لابد من أن تؤكد التحقيق في أي من موقع مناسب والمقاضاة الذين متهمون بقيام جرائم التعذيب، والتأكد على ان قانون العفو يستثني التعذيب من ان يصل لهم " لجنة مناهضة التعذيب خصيصا اخذت النظرة لكي توضع قانون التوقيف الكامل والحق في الامتثال في الارجنتين من خلال " الانتخاب الديمقراطي " للحكومة لكي تعمل بالتعهدات تحت حكومة A DE P FACTO في " التعارض بين روح وهدف الإتفاقية ( ضد التعذيب، والامور الخطيرة، والغير انسانية و إعلان العلاج او العقوبات " لجنة مناهضة التعذيب الانصال 3/1988, 2/1988, 1/1988 IN الارجنتين تاريخ القرار 23 نوفمبر 1989 فقرة 9 )

قرار مفوضية حقوق الانسان يعكس الالتزام الكامل لمقاضاة والتأثيرات الغير شرعية للعفو، وفي هذه الحالة القرار 1999/32 يؤكد في النقطة " كل الادعاءات عن التعذيب او الوحشية او الغير انسانية او المعاملة السيئة او العقوبات تدعو للمحايدة في الكنتف عن القوة المتنازعة في السلطة، وللذين هم يشجعون، او يأمرون أو يتحملون أو متهمون بمثل هذا الفعل، ولا بد من ان يقام بمسؤولية ويعاقب وايضا الضباط المتورطين في مواقع الاعتقال، حيث يمكن الفعل الذي وجد في المكان المأخوذ منه، والتشريع الوطني لابد من أن يؤكد ان الضحايا لابد من ان يعطوا تعويضات وان يمنحوا عدالة وشيء مناسب من المصالحة، وان يستلموا إعادة تأهيل إجتماعية وطبية ملائمة "

المقرر الخاص في التعذيب صرح " الشخص المتهم الذي يكون هناك علامة معقولة أنه متورط في التعذيب او مارس سوء المعاملة لابد من المحاولة واثلا وجد انه مذنب يعاقب " شرعية الاعفاء من مسؤولية الجرائم في التعذيب مثل العفو او قانون التعويضات التي الخ لابد من ابطاله "

التوجيه 16 من Robben island قالت " لمواجهة حصانة الدولة لابد من 1. ان المسؤولين عن فعل التعذيب او سوء المعاملة لابد من تعرضهم للعملية الشرعية 2. التأكد ان لاوجود الى الحصانة من المقاضاة للمواطن المتوقع أنه عذب او مجال المناعة للجنسيات الاجنبية الذي هو يخول لمثل هذه المناعة لابد ان يكون مقيد تحت القانون الدولي "

#### التوصيات :-

انه جلي ان غطاء العفو يقام حصول العدالة الحقيقية، مرسوم 56 ليس فقط ينتهك الالتزام حكومة البحرين لكي تحقق وتقدم للعدالة وتعاقب الذي تسببوا في انتهاك خطير لحقوق الانسان. انه حق واجب في عدالة التهم لأنها تعمل على استحالة التحديد او معرفة المتورطين. قانون 56 هو ضد حق التقاضي او التعويض المناسب، وحق اللجوء ضد الفعل الذي هو انتهاك لابسط حقوق الضحية، وادانته للجرائم بدون مقاضاة فاعلة. اضافة الى ذلك ان قانون 56 في البحرين انتهك الالتزام وان أي شخص يحاول المقاضاة وحق اقامة العدل وحق وعدل التعويض المناسب كما هو ايضا تمييز في تطبيق الحقوق وبالنتيجة ردرس Redressتوصي :-

1. قانون 56 لابد من الغاءه او تعديل لكي يستثني الذي هم متهمون بجرائم دولية خطيرة منها التعذيب.
2. تحقيق كامل ومحاد في الدعاات التي قدمت من المات من الناجين من التعذيب ولابد من ان تأخذ من قبل النيابة العامة مع النظر الى الادعاء الذي به ادانته تأبته.
3. الناجون من التعذيب مع عائلاتهم يستحقون ان يوصلوا للموقع المدني بسبب تأثير الجانب الجسدي والنفسى، هم عانوا منه كنتيجة للتعذيب او سوء المعاملة ولابد من ان يستحقوا ذلك مع كل التعويضات الاخرى، والمصالحة وإعادة التأهيل
4. المسائلة علانية عن نقشي ممارسة التعذيب في 1980 و 1990 وان ياخذ في نظر الاعتبار وجه نظر الاعترافات التي أمت للضحايا ومنع حدوثها مرة اخرى

Mrs. Gabriel

مجلس اللوردات — لندن

17 أغسطس 2004



"إن الأكاذيب قد اعتبرت دوماً أدوات ضرورية ومشروعة وليس فقط بالنسبة لمهنة رجل السياسة أو الدبلوماسي، بل أيضاً لرجل الدولة"  
حنا أرنت "الحقيقة والسياسة"  
" السياسة التي ينتزع منها جانب الأخلاق، هي بمثابة أوراق نقدية مزيفة فاقدة لأي سند"

ليس هناك جدل محتدم في البحرين، سوى الحديث عن مصير جلسات الحوار المتعددة منذ يورنيه الماضي، بين قوى المعارضة، ممثلة في الجمعيات السياسية الأربع التي قاطعت انتخابات 2002، وبين مؤسسة العرش الملكي ممثلة في وزير العمل والشؤون الاجتماعية السيد مجيد العلوي.  
منذ إطلاقها، والاختلاف حول جدوى هذا النوع من اللقاءات، يأخذ مجراه. البعض يحاول أن يسمي هذه الجلسات، بأنها مفاوضات بين نظام الحكم وقوى المعارضة، ومن شأنها أن تخرج البلاد من أزمتها السياسية المتفاقمة منذ 14 فبراير 2002 أو ما اصطلح عليه بالأزمة الدستورية. البعض الآخر لا يرى في مثل هذه اللقاءات سوى جلسات تفرغ سياسي، ولن تخرج عن كونها في أفضل حالاتها عن لقاء استماع، كما وصفها وزير العمل نفسه في إحدى المرات، إنها بالمعنى المعرفي جلسات نزع اعتراف تعقد بين الجالد والضحية، ولكن في وسط مكشوف وقابل للتداول.

الراي الأول قد يحظى بالقبول، لأنه يحمل أملاً وتطلعا وتفاءلا مريحا، ويتوافق مع تطلعات المشروع الإصلاحية. لكن هذا الراي لا يحمل نقدا أو كشفا فهو أقرب إلى مفعول الأفيون الذي تكلم عنه ماركس. الراي الثاني ولكونه ناقدا وقاسيا ومتشائما جدا، فهو يتفاعل بحذر ويحذر من مغيبة الرقص مجددا على جثتي الدولة والمجتمع، ويطالب بضرورة تسمية الأتنياء كما هي، فالأسماء هي التي تعرفنا بالأتنياء.

#### الوضع المحلي

إن العملية السياسية الجارية، منذ إعلان ميثاق العمل الوطني في فبراير 2001 يشوبها التضاد والازدواجية في كل من، الأهداف والذهنية، وآليات العمل السياسي. فرغم حالة الاتفاق على إنهاء حالة التوتر الأمني وإخلاء المعتقلات من النزلاء وإلغاء النفي القسري، فما زالت آليات العمل السياسي عند السلطة هي نفسها، وما زال المشروع الإصلاحية هو مشروع حلم صبيبة ترمح بخيلاء وسط حقول خضراء تحت سماء صافية وشمس مشرقة.  
في موضوع سابق أكدت أن هناك خطورتين تواجه المشروع الإصلاحية الملكي:

**الخطورة الأولى:** إن المشروع يحمل في طياته عناصر تآكله وتداعيه وانهاره. فقد انطلق المشروع الإصلاحية من وحي أملاءات خارجية صرفة، واختزلت مكونات المشروع ومفاهيمه الداخلية في كيان شخصي واحد هو شخص الملك لقد انسحق المواطن أمام شخصية الحاكم أو العاهل حيث تتم شخصية المجتمع بكامله في ملكه الذي يتماهي مع المشروع الإصلاحية ومع الدولة ومع المجتمع فإملك هو لب المشروع وهو عقله، وإرادته هي إرادة المجتمع. إضافة إلى ذلك فإن المشروع الإصلاحية الملكي قد استهدف إيجاد مجتمعا انضباطيا وتأسيس شرعية جديدة تقرب نظام الحكم من الأطروحة العالمية، بدلا من استهدافه بناء مجتمعا تواصليا يعتمد القانون والأخلاق السياسية.

هذه الأسباب الثلاثة، تجعلني أقف متشككا إزاء هذا المشروع، لكونه تؤدي مجتمعة إلى استلاب حقيقي لقوى المجتمع لصالح مؤسسة العرش الملكي، وتؤسس لعلاقة الارتهاان نحو الإرادة الخارجية.

**الخطورة الثانية:** هي افتقاد هذا المشروع، إلى النقد السياسي والثقافي من قبل المهتمين. لقد انحصر الحديث حول طموحات وآمال ذلك المشروع، و تم التركيز على ضرورة السعي لإبجائه وتقديم التنازلات من دون النظر إلى ما هو واقعي ومحقق على أرض الواقع.

ونتيجة لذلك تم التفاوضي عن آليات التسلط والاستبداد والسياسة الأحادية، المبثوثة في نثايا المشروع الإصلاحية. كان من شأن هذا الوضع، أن تم إلغاء الفواصل التي تقدر أن تخرج هذا المشروع من حيز علاقات القوة والهيمنة والضببط إلى حيز التداول والانفتاح وبناء الثقة.

المجتمع السياسي في عالم اليوم، لم يعد بحاجة إلى دولة فوقية تمشي وفق ديمقراطية تمثيلية تمارس سلطتها وفق القانون، بقدر ما هو محتاج إلى تجاوز هذه الدولة ذات الجهاز القمعي القائم على تنظيم واحتكار أدوات القمع. وبالتالي فإن هناك جهودا حثيئة لكسر هذا الاحتكار للعنف واستخدام القوة لفرض ما يطلق عليه بالقانون. هذه التوجهات الجديدة في العالم تسعى إلى صنع مجتمع تداولي تواصلية يخضع لقوة البرهنة وحرية الطرح، من دون استخدام اللوم والعفن السياسي، وتأسيس العنصر الأخلاقي والالتزام به في العمل السياسي. فقد أكدت التجارب البشرية أن السياسة التي تنتزع منها الجانب الأخلاقي هي بمثابة أوراق عملة مزيفة فاقدة لأي سند مالي.

إن خلافي مع مشروع الإصلاح الملكي ليس خلافا في الآليات وطرق العمل، بل هو اختلاف، مع الذهنية المؤسسة للعمل السياسي، والنظر إلى مفهوم السياسة بأي معنى تمارس. مؤسسة العرش الملكي تقوم السياسة على أنها فن الخداع، وعالما وساعا من السلطة والقوة والمصلحة والزعامة والاستبداد والمركزية. تعتمد هذه المؤسسة على انتهاج استراتيجية الوهم والإيهام كإحدى الآليات لشد الناس إلى النظام السياسي، وتؤسس معنى للنظام السياسي الناجح قوامه أن لا يكتفي بتقديم الوعود بتنفيذ المطالب النقابية والاجتماعية والسياسية المطروحة بل يعد بتحقيق الآمال والأحلام الكبرى في التقدم والعدالة والحرية وغيرها. والنظام يعلم أن الياش هو موقد الغضب والنفور والامل هو الأفيون الذي يمكن من استمرار الحياة حتى ولو كانت قاسية فيقوم بتبليغ هذه الوعود وإشاعتها على نطاق واسع عبر الخطابات والبلاغات واللغة المسوولة عموما. إن كل هذه الصفات من طبيعتها أن تنتزع الأخلاقية من العمل السياسي وتؤسس لأحادية فاضحة جدا أبسط ما يقال عنها أنها قوى شريرة

في مقابل هذا الفهم للسياسة هنالك السياسة التي تقوم على حسن التدبير والاهتمام بأوضاع الناس وتحريرهم من الاستبداد وقوى الشر. وقد يبدو هذا الفهم مثاليا جدا يغرق في بحور الفضيلة، لكنه سيكون أفضل وضعا من محرقة الاستبداد والأحادية.

لنرى الآن جلسات الحوار الوطني وفق أي معنى سياسي تسير، وإلى أي غاية ترسو سفيتها. إن الجلسات الحالية هي جلسات سياسية بالدرجة الأولى ولا تعني بأي مشاكل أخرى كالمعضلة الاقتصادية أو الاجتماعية لكونها جلسات سياسية فهذا يعني أن الحوار يتمركز حول السلطة وحول القوة والقدرة على توزيع الثروة.

فإلى أي حد يمكن التفاوض بقدره هذه الجلسات في أن تعيد ترتيب العلاقة بين القوى السياسية ونظام الحكم وتصل إلى تسوية تخرج البلاد من مجموع الأزمات المتركمة؟ هل هي جلسات حوار حقيقي أم أنها جلسات نزع اعتراف؟

لن أخوض هنا في مجريات ما جرى في تلك الجلسات، فنلك أمور هامشية إذا ما قورنت بميزان القوى وكيف له أن يؤثر في إثارة نقاط الحوار وتحديد أجندة ما يبحث على تلك الطاولة المستديرة الشكل السؤال يصبح هنا ملحا لمعرفة النتيجة المتوخاة من هذه العملية برمتها. من معرفة كيف دخلت قوى الحكم في الحوار وفيما ترغب منه؟

في معرض الإجابة على هذا السؤال، علي أن أعرض بعض النقاط الهامة والتي من خلالها يمكن التكهين بالمصير والنتائج، ويمكن تفسير ما يجري في جلسات الحوار.

#### قوى الحوار

نستطيع هنا أن نميز بين أربع قوى سياسية تهمين وتعمل في داخل المجتمع السياسي البحراني وهي:

**أولا:** مؤسسة العرش الملكي: وهي مؤسسة تابعة للملك، استحدثت مؤخرا مع إعلان البحرين كعملة دستورية عام 2002، ويقف الملك على رأسها، وتمثلت وظيفتها في إنتاج الملك وتسويقه. حسب مفهوم المملكة الدستورية، فإن هذه المؤسسة يجب أن تبقى بعيدة عن ممارسة أي صلاحيات تنفيذية أو تشريعية سوى التمثيل الرمزي للدولة ولكن هذا ما لم يحدث قط، إذ أصدر الملك دستور غير عقدي عام 2002 وضمنه إرجاع مجمل الصلاحيات إلى مؤسسة العرش الملكي بما في ذلك بعض الصلاحيات التشريعية.

**ثانيا:** مؤسسة الحكم: وهي التي تضم الأجهزة التنفيذية للدولة، ويرجع تأسيسها إلى فترة ما قبل الاستقلال 1971 بسنوات قليلة، حيث تشكلت تحت اسم مجلس الدولة، وبعد الاستقلال تحولت إلى مجلس الوزراء الذي ما زال رئيسه خليفة بن

سلمان منذ ثلاثين عاما.

**ثالثا:** مؤسسة مجلس العائلة: وهي أقدم مؤسسة لها علاقة بالحكم، وتضم كبار شيوخ عائلة آل خليفة والمنتخبين فيها. ومن خلال هذه المؤسسة ترسم الخطوط العامة والكبرى للسياسة الداخلية، وخطورة هذه المؤسسة أنها مخفية وتبقى أمرها سرا. في الوقت التي تحاول كلا من مؤسسة العرش الملكي ومؤسسة الحكم التظاهر بالقانونية والانصياع إلى مطالب الديمقراطية، فإن مؤسسة مجلس العائلة، ما زالت تعمل وفق أعراف وتحالفات قبيلة. وتقيم لهذه الأعراف منزلة عظمي، كما تحكمها قوانين خاصة بعيدة جدا عن القانون المكتوب. ونظرا لذلك فإنها تعيش نوعا من الصراع في داخل أروقها، تظهر آثاره في تخصيص وجهات العمل السياسي، وتقسيم مراكز النفوذ خصوصا في مؤسسة الحكم. لقد تم تقسيم وزارات الدولة ودوائرها وفق قوة الجناح الصاعد والقوى المتنافسة في مجلس العائلة، في حين تم الاحتفاظ بالوزارات السيادية لأفراد من العائلة الحاكمة، مما يجعل من هذه المؤسسات الثلاث مؤسسة واحدة في نهاية المطاف. وقد سبب هذا الوضع المتداول إرباكا في مستوى تحليل مصدر القرار في أجهزة الدولة وسير العمل السياسي.

**رابعا:** قوى المجتمع السياسي، وتمثلها تيارات معارضة سياسية يمتد تاريخها إلى أكثر من خمسين سنة. بعد إعلان ميثاق العمل الوطني 2001 باتت منحصرة في أربع جمعيات سياسية قاطعت الانتخابات البرلمانية عام 2002 ووقفت موقفا رافضا لدستور 2002.

علاقة هذه القوى السياسية مع المؤسسات الثلاث هي علاقة صراع وتجادب، وصلت في أكثر من مرة إلى حد المواجهة، وحدثت تصادمات عديدة أقوى تلك التصادمات، هي أحداث 1994 التي استمرت في حالة تصاعد لأكثر من خمس سنوات. من وجهة نظري، فإن ما يجري حاليا، يواجه صعوبة بالغة جدا، وسيكون مخوف بمخاطر غير متوقعة. ما هو قائم ليس حوارا بين حكومة تمثل مصالح مجموعة كبيرة من الشعب، ومعارضة تعكس رغبة إرادة أخرى. الثلاث القوى الأولى (مؤسسة العرش، مؤسسة الحكم، مجلس العائلة) هي قوة واحدة تمثلها العائلة الحاكمة. وبالتالي فإن أي حوار يدور بين هؤلاء الأطراف الثلاثة، وبين قوى المعارضة، يجب أن يكون حوارا حول نظام الامتيازات المعمول به وآليات التميز السائدة.

#### عنصر القوة عند النظام

النظام السياسي الحاكم هو نظام أحادي بشكل واضح، نظرا لاعتماده على مؤسسات عائلة واحدة، لا تضم معها أي قوى أخرى. بل إن هذا النظام يعتمد إلى إتباع سياسة التشطير العمودي ويعتمد على الوسطاء والزبانية، لتعريف ما يخطط له من مشاريع اختراق للمجتمع المدني وقوى المعارضة. هذه الحقيقة لا يقر بها النظام ويعتبرها بمثابة التحريض ضد النظام ويرى فيها تعديا على ذات الملك المصونة التي لا تمس.

إضافة إلى التضامن القبلي والمؤسساتي عند نظام الحكم، حيث يشكل ذلك نقطة قوة لا يستهان بها، فإن النظام قادر على إثارة الراي العام، واللعب به لعبا جيدا كما حدث في مايو الماضي عندما قام النظام بحجز رهائن لتوقيف التوقيع على عريضة شعبية، وكما حدث في إعادة اعتقال الخلية الإرهابية.

إذن يدخل النظام في جلسات حوار وهو يمسك بزمام القوة، ولديه القدرة الكافية لضبط الأمور، وإثارة الراي العام، لكن ليس بالقوة المطلقة، شأنه شأن أي نظام يخضع لأكثر من مؤثر. وتعبير بيار بورديو إن الرأسمال القائم على الاحتكار لا يكفي وحده لسيطرة الدولة، إذ لا بد لها أن تنتزع شرعيتها من خصومها. هذا الاعتراف بالحاجة إلى الشرعية، هو بعد القوة عند قوى المعارضة، والذي يمكنها من مواجهة قوة النظام الحاكم. وفي الحقيقة فإن ما يجري حاليا هو تفاوض على صفقة شرعية تكون المعارضة مسنولة عن تنفيذها وتسويقها للمواطنين.

لا يجب أن تكون تلك المؤثرات التي يخضع لها النظام، محلية الصنع بكاملها، فتمه بعد عالمي يتعلق بنوعية التغييرات التي تراقف تغير العالم. يشترط هذا البعد مواصفات أساسية للدخول إلى نادي هذا العالم، ومن الطريف أن تكون الولايات المتحدة هي من يشرف على امتياز العضوية، وقد حددت أمريكا عام 2006 كنهاية لمعد استحقاق الإصلاحات المطلوبة خصوصا تلك المتعلقة بالحد الأدنى من الديمقراطية وتغيير المناهج والقضاء على الإرهاب.

لذا فإن النظام في حاجة ماسة إلى اعتراف داخلي يضمن له شرعية البقاء. ومن حسن الصدق أن يتزامن هذا الضغط العالمي مع امتناع أغلبية المواطنين عن المشاركة في الانتخابات واحتمال استمرار هذه المقاطعة لانتخابات 2006، مما يعني فشل مؤسسة العرش الملكي مجدداً. بناءً على ذلك فإن النظام الحاكم، يبقى أمام خيارين يمكنه المناورة فيهما، وطريق ثالث لا طاقة له بالمناورة فيه، وسوف يسعى جاهداً لتحقيق ما يتوافق وأكبر كمية من المصالح.

**الخيار الأول:** أن يستطيع اختراق جدار المقاطعة، وينزع من المعارضة اعترافاً رسمياً بالمشاركة في انتخابات 2006 من دون تقديم أي تنازلات جوهرية للمطالب المقدمة حالياً.

**الخيار الثاني:** أن يقدم بعضاً من التنازلات الشكلية في سبيل ضمان المشاركة ونزع الاعتراف.

ومنذ الانتهاء من الانتخابات البلدية والنظام الحاكم يعمل جاهداً لتحقيق الخيار الأول، وقد استعان في ذلك بالوسطاء كثيرًا، إلا أن النتيجة كانت مخيبة للأمل، ولم يعد الوقت كافيًا للاستمرار فيه لذا كان عليه اللجوء إلى الخيار الثاني.

والذي يبدو من متابعة كثير من المؤشرات، فإن النظام الحاكم قد حسم موضوع التنازلات سلفاً، وهو جاد في إدخال بعض التعديلات الدستورية قبل نهاية هذا العام، على أن لا تلبى هذه التعديلات مطامع المعارضة، لكنها في نفس الوقت ترغمها على انتهاز خطوة المشاركة في انتخابات 2006. فمؤسسة العرش الملكي تدخل الحوار وهي مصرة أيما إصرار على إدخال المعارضة في انتخابات 2006 تحت ثمن بخس يماثل الانقلاب الدستوري، فقد أرسى الملك سفينة الحوار على ساحل ضحل جدا يفصله عن اليابسة خندق محموم من الوحل.

### موقف المعارضة

وفي غضون الشهور الماضية، أثبتت المعارضة، قدرة فائقة على المناورة، والرغبة في التحمل والصبر، فدخلت جولة الحوار بزخم قانوني وسياسي قوي جدا، يمكن الرهان عليه لفترة من الزمن. لكنها وقعت في شرك لا يغفر لها عندما قبلت الحوار مع وزير العمل، إذ كان عليها أن تقف منذ البداية موقفًا صارمًا حول من يمثل مؤسسة العرش الملكي في الحوار. الصراع الدائر حالياً ليس بالصراع الذي يمكن إنهائه في غضون أشهر من جلسات التفرغ السياسي، فكان من الأجدى لها أن تصر على تشكيل لجنة حوار وطني تحظى باعتراف رسمي من كل الأطراف وأن تكون قراراتها ملزمة للجميع.

نقطة ضعف المعارضة، وبعيدا عن ما ينقل من تشتت الوفد المفاوض للمعارضة أثناء الحوار، كانت واضحة جدا عندما تلهفت هذه القوى للدخول في أي عملية تُسمع من خلالها وجهات نظر لها للنظام الحاكم. ووجدتها النظام فرصة سانحة للعب بالزمن كإداة تقاوض قديرة بإحراز كثير من النقاط.

ربما كان على المعارضة، التريث قليلاً، ومواصلة الضغط على النظام لتشكيل لجنة حوار وطني متعرف بها من قبل النظام والمعارضة، تأخذ هذه اللجنة وضعا مستقلاً، وتصوغ رؤيتها مجتمعة. ميزة هذه اللجنة أنها غير معنية باللعب بعنصر الزمن في التفاوض، كما يجري الآن، فوزير العمل لا يخرج عن كونه وسيط ينقل وجهات النظر وليست لديه أي صلاحية في البت في الموافقة أو الرفض، في حين إن الوفد المعارض يمثلته من هم في قمة القرار داخل الجمعيات السياسية.

هذه المفارقة في الوزن النوعي والكمي، تسمح للنظام الحكم أن يبادر إلى قطع هذه الجلسات، أو أن تلقف عليها بطرح أوراق غير متوقعة. ولتخوف أطراف عديدة من مغبة حدوث هذا المأزق طرح في الأونة الأخيرة دعوات تأخذ على قوى المعارضة استمرارها في مثل هذه اللعب وتطلبها بضرورة الانسحاب من تلك الجلسات، أو الحصول على تأكيدات جدية من قبل مؤسسة العرش تؤكد جدية الحوار.

من المتوقع أن تبادر مؤسسة العرش الملكي إلى الإيعاز إلى وجهات العمل السياسي لديها إلى تبني بعض التغييرات الدستورية، وأن تخرج قوى المعارضة أمام جماهيرها بصورة أو بأخرى. ومن المتوقع أن تبادر المعارضة هي الأخرى إلى التأكيد على استمرار موقفها الرافض لدستور 2002 ولو على مستوى القيادات السياسية الفاعلة لديها. وما بين هذين فإن كمية من الأوراق الحكومية سوف تطرح ومنها قانون الجمعيات السياسية المزمع تقديمه إلى مجلس النواب في بداية دور الانعقاد الثاني، وبعض القوانين الأخرى، التي من شأنها أن تربك الوسط الداخلي لقوى المعارضة.

ومع هذا الوضع المعقد، يصح أن نقول، إن قوى المعارضة، هي موضوعة دوماً أمام تحدي متمثل في ضرورة إيجاد صيغة داخلية ريفية للتوفيق بين مطلبين متعارضين: الاستناد إلى الجماهير كمرجع كمي وكسند سياسي والاستناد إلى النخبة كمحدد للمضمون وكوجه لمسار العملية السياسية، لتواجه بهما المسار الصعب والمحوف بالمخاطر، فلم يعد الزمن الآن، يسمح بتحريك طاقة واحدة في أكثر من مجال الأمر الذي يعني ضرورة توافر المعارضة على آليات تفاوض سياسية بدلاً من الركون إلى الخبرة الشخصية وتسجيل المواقف البطولية والخطابية.

انتهى

## خليفة بن سلمان الخطيئة الكبرى، لماذا لا يعزل؟

"يكفي وجود عاهرة واحدة في المنطقة لنشر الدعارة فيها"

عاهرة تقيم في البحرين

بقلم: عباس ميرزا المرشد

ثلاث قضايا تداخلت مع بعضها البعض تداخلا جدير بالاهتمام، قضية الفساد والفقر في البحرين، قضية الحريات العامة والديمقراطية، قضية رئاسة

الوزراء وعزل رئيس الوزراء خليفة بن سلمان. سبب هذا التداخل اعتقال ناشط حقوقي وسياسي مخضرم كان قد وثق علاقاته مع المنظمات الحقوقية وحظي بمصداقية في الداخل والخارج. استطاع عبد الهادي الخواجة، المعتقل حالياً، أن يطرح هذه القضايا دفعة واحدة، وأن يوضح تداخلها التام، عندما فجر سؤالا عن شخصية خليفة بن سلمان رئيس وزراء البحرين، وهل هو مجرم حقاً؟

لم تعرف ذاكرة البحرين المعاصرة شخصية شغلت الرأي العام وتناقلت أخبارها وحاكت حولها حكايات بهذه الكثرة، مثلما فعلت مع شخصية خليفة بن سلمان. فهي شخصية، رغم قسوتها وعنفها، واضحة لا يلفها الغموض ولا يستغرب منها اتخاذ أي موقف دموي، أو اللجوء إلى العنف لمواجهة الخصوم. الغريب في الأمر أن النكات السياسية حوله ليست بالكثرة التي تصاغ حول أي شخصية تسلطية، كما حول شخصية صدام في العراق أو أي حاكم عربي آخر.

تولى خليفة بن سلمان إدارة البحرين منذ أكثر من 35 عاماً. واستطاع عب هذه المدة الطويلة، تحويل البلاد إلى صندوق استثمار يعمل لصالحه، حتى لقب عند الناس (فتني فتني) هو مصطلح يعكس طبيعة تصرف خليفة بن سلمان في الإدارة والاستثمار والمشاريع في القطاع الخاص، إذ لا يستكمل أي مشروع تجاري أو عقاري، إلا بعد موافقة صاحب المشروع على دفع إتاوة أو نسبة من الأرباح تحت عنوان الشراكة، من دون أن يدفع رئيس الوزراء فلساً واحداً، حتى بات الجميع هنا يعرفون حجم الامبروطورية التابعة لرئيس الوزراء وطرقه غير المشروعة في تجميع هذه الثروة التي تجاوزت 50 مليار.

ما ذكره الخواجة ليس جديداً أو غريباً عن ما يدور من أحاديث ليست منتشرة بين الناس العاديين فقط، وإنما سادت بين رجال العمال المحليين والأجانب على حد سواء المعادلة بسيطة جدا وتكفي لاختزال المشكلة في صيغة واضحة هي: أن هناك فساد وتخلف لا يمكن غض النظر عنهما، ولن تخرج أسباب ذلك عن وجود إدارة فاسدة، أخذت على عاتقها تربية مفسدين وسامسة فساد، بدل تربية مواطنين شرفاء يراعون المصلحة العامة. ومع هذه التربية تحولت الدولة إلى صندوق خاص لخليفة بن سلمان وبنات على الجميع تحصيل موارد خاصة له، تحت أي شكل من الأشكال، المهم أن تزداد الثروة، وأن يتم استثمارها في الخارج.

إن قضية اعتقال الخواجة ليست قضية بالإمكان إخضاعها لحزمة من القوانين بغية حلها، إنها قضية سياسية من طراز الأول، ولا تقل عن أي مسألة سياسية أخرى تشغل الشارع البحرين، كالقضية الدستورية التي يثار من حولها جدل واسع منذ 14 فبراير 2002. وإذا ما تمت إدانة الخواجة وفق قانون أمن الدولة فعلى رئيس الوزراء أن يحاكم ويدين أغلبية المواطنين بما فيهم أفراد في العائلة الحاكمة قد صدرت منهم إشارات وكلمات تُعَيِّن الفساد في خليفة بن سلمان نفسه. وسواء حكم على الخواجة أم لم يحكم فلن تكون نهاية الخواجة مأساوية أبداً، وربما توجب على خليفة بن سلمان أن يبادر إلى إخراج نفسه من هذه الورطة التي وقع فيها وأوقع مشروع ابن أخيه الملك فيها ووضعها أمام اختيار صعب، لا اعتقد أن الملك قادر على اجتيازها إذا ما سارت الأمور على ما هي عليه.

الحكومة تعتقد أن بمقدورها تشكيل رأي عام، يطيح بصوابية وأهمية سؤال عبد الهادي الخواجة أو يعفيها من الإجابة لمدة من الزمن. حقا انه سؤال صعب الإجابة عليه، ففي تسبب رئيس الوزراء في حالة الفساد السائدة التي تعيشها البلاد، يعني الضرب بالحائط كل شعرات الإصلاح التي رفعت منذ فترة، وسوف تُكرس هذه الإجابة الاحتكار السياسي عند النظام الحاكم، بشقيه النظري والعلمي.

قبل مضي 24 ساعة على كلمة الخواجة في ندوة الفكر في البحرين، اجتمع أعداء النظام الحاكم مع رؤساء الصحف الأربع، وصدرت تعليمات شديدة القسوة والصرامة، والتشديد على ضرورة شن حملة إعلامية تستهدف الطعن والتشويه لكلمة الخواجة والانتصار والإشادة بشخصية خليفة بن سلمان، وخرج الملك غاضبا ومنزعجا لتأكيد وقوفه مع عمه، ومتضايقا من إثارة سؤال هل خليفة بن سلمان مجرم حقاً؟ انطلقت الحملة الإعلامية وهي تأخذ على عاتقها تقديم صورة نقيّة وظاهرة لخليفة بن سليمان. ودعت بعض الشخصيات إلى إصدار تصريحات مساندة ومؤيدة لرئيس الوزراء. أقل ما يمكن تلمسه في هذه الحملة الإعلامية، أن هناك حالة استنفار واسعة لدى مؤسسة العرش ومؤسسة الحكم. وأقل ما يمكن قوله فيها أنها حملة مضحكة جدا.

خطاب الفتنة والتطاول على رموز الحكم والعبث في المشروع الإصلاحي، هي دوزنة يحتاجها أي نظام سياسي يعيش الارتباك وتتحصر خياراته في ممارسة العنف الجميع هنا يفهم خطاب الفتنة هذا، وينظر إليه باستخفاف، خصوصا عندما يتم تصوير شخصية خليفة بن سلمان على أنها شخصية رمزية، وذات مصونة غير قابلة للانتقاد، فقد علق البعض مازحا " يبدو أن عدوى الذات المصونة قد شملت كل أفراد العائلة الحاكمة، فلماذا لا نصاب نحن بالعدوى نفسها؟" ولا تختلف وجهة نظر المرابطين عن هذا الإطار أيضاً، فخطاب الفتنة خطاب موغل في عمق تجربة النظام مع القضايا الشعبية. وتقوم العناية السياسية لدى النظام على ترويج هذا الخطاب والإكثار منه، في كل لحظة يشعر فيها النظام بالخطر، لكونه يجلس على كومة من الجمر لا تحتاج إلا إلى نفخ بسيط فيها، لتحولها إلى نار محرقة.

لا يمكن تصور، أن خطاب الفتنة قادر على إنهاء أزمة النظام، فالسلوك الفاسد في المستويات العليا يحدث آثاراً، تتجاوز النتائج المباشرة لهذا السلوك، ويغدو عند ذلك أن الإصرار على أن تبدأ من القمة قول له معنى ومبرر.

سيكون من المريح جدا لخليفة بن سلمان أن يواجه صعوبة الموقف، عبر العنف والاعتقال لكن آثار نتائج هذا الفعل، لن تكون حميدة مطلقاً، لأننا سنكون أمام وضعية يتطلب المطالبة باستفتاء حول إنجاز الحكومة التي يقف على قمته رئيس الوزراء، عندها يمكن معرفة حقيقة الفتنة ومبرورها.

إن مسألة عزل خليفة بن سلمان عن رئاسة الوزراء لم تعد مطلباً شعبياً فقط، وإنما هي ضرورة ماسة تحتاجها عملية بناء الدولة والمجتمع المدني في البحرين، كما لم يعد القول بنش الحرب على رئيس الوزراء، قول يحتاج إلى تبرير أو سند شرعي. هناك طريق واحد يُمكن النظام من تجاوز أزمة المتركمة يوماً ما بعد يوم، هو السماح بالحرية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية..). وعلى رأس تلك الحرية السياسية، التي تعني الفرص المتاحة للناس كي يحددوا من له الحكم، وعلى أي مبادئ يحكم بها كما تتضمن إمكانية النظر نظرة فاحصة للسلطات وانتقادها وتشمل كذلك على الاستحقاقات السياسية المقترنة بنظم الحكم الديمقراطية في انتخاب أعضاء السلطين التشريعية والتنفيذية..

اختصرت المسيرة في شخصك، فجددتها أيما تجسيد، فمن ذا يضاهيك وأنت الأسد الهزبر تترأر بوجه واحد من أشرس المعذبين الذين ولدتهم العائلة الظالمة، وهو يصدر الأمر باعتقالك، ويتزير غضبا بهم بالانقضاض عليك لينهش لحكمك، كما فعل عندما كان رئيسا للجهل التعذيب. كنت أصلب منه عودا، فالعالم يتضامن معك، ويطالب باعتقاله لانه مارس أكبر جرائم التعذيب بحق أبناء البحرين. بعدها أخذت الى رئيس محكمة أمن الدولة، وهو أيضا أحد عناوين ظلم هذه العائلة الجائرة، ليوجه اليك الاتهامات التي اعتاد على توجيهها لتبواب البحرين، قبل ان يامر بزجهم في الزنزانات الخليفية، ليرزحوا فيها زما مديدا. تحديته، وكسرت كبريائه عندما رفضت التحدث اليه، فكان صلوكا خليفيا حقيرا أمام عملاق صنعته تربة أول. هو لاء يستظنون بزيم العصابة الجائئ على صدور شعبنا منذ أكثر من ثلث قرن بدون انقطاع، وهو الذي يحمل أوزار أسلافه جميعا، وأسلاف من يحميه او يدعوه او يدافع عنه اليوم. فهو عنوان للظلم المفروض على أهل البحرين منذ ان وطأت هذه العائلة "الفاتحة" أرض أول الطاهرة فدنستها بالظلم والسرقة والتنكيل والتجهيل والاستبداد. فأنى لهؤلاء ان يقبلوا لغة الأرقام التي تدينهم، وكيف لهم ان يحدضوها وهم لم يعرفوا سوى لغة العنف والقتل، وكيف يعي هؤلاء معاني الحرية والديمقراطية وهم يعلمون ان نظامهم لا يستقيم مع هذه القيم الانسانية التي تقيدهم وتمنعهم من التمادي في الظلم والنهب.

#### يا أبا زينب:

لماذا اخترت لنفسك هذا الطريق الوعر؟ ألم يكن من الاجدى لك ان تختار، كما اختار غيرك، طريق المهادنة والمجاملة وتقبل الأتوف، لتسلم بنفسك، كما سلموا، وتحظى بهبات الحاكم ومكرماته؟ لماذا استرجعت سيرة أبي ذر وهو يتصدى للفساد المالي والاداري، ويضحي براحته، أترى ان عشاق الريدة؟ أم استهوتك آية السجن، فقلت لهم: السجن أحب الي مما يدعونني اليه؟ ها أنت ترزح بين أيدي الظالمين الذين شق عليهم ان يروا السجن التي شيدها رئيس العصابة بأموال الشعب المختلسة، خالية من النزلاء من شباب البحرين وشاباتها، فرأوا فيك أمة في رجل، واعتقلوا الأمة في شخصك. كبير أنت بكبر هذا الشعب، وعظيم شأنك كعظيم مصابنا بهؤلاء. يقولون انك أضربت عن الكلام والطعام حتى يسقط الطاغية. قل لنا كيف كبرت همتك فيدا هذا الجلال صلوكا امامك؟ ما الذي صنعته لتربي نفسك حتى تصل الى هذه النشوة الروحية، فلا ترى الا الله وحده، وتستصغر من وضعوا أنفسهم أربابا على رؤوس العباد. كيف صمدت بوجه من يقول للشعب: ما أريكم الا ما أرى، وما أهديكم الا طريق الرشاد" متمثلا، بفرماناته، قول فرعون لقومه. ترفض يا أبا

زينب ان يفكر أحد بالنيابة عنك، وتزداد رفضا لمن يسعى لسلب انسانيتك بسلب حقوقك والتعامل معك على اساس الهبات والمنح والعطايا. غدا ستكرر الرسل الى اهلك ومن لهم دالة عليك، ضمن محاولاتهم البائسة، لتكريس ظاهرة الاسترحام والاستعطاف، ففرعون لا ينشئ الا عندما يرعك الناس له. بالأسس بعثوا عرابهم الى نادي العروبة، ليطلب من اعضاء ادارته زيارة الحاكم، فلعله يلغي قرار غلق النادي. فالغلق، كما هو السجن، قرار من الاعلى، وليس وفق قانون دستوري ينظم حياة المواطنين يارادتهم ورضاهم. لكن الشخص الذي يبرز في زرنانات السفاحين ليس من النوع الذي يرضى بنظام المكرمات، بل هو رجل سخر نفسه للدفاع عن حقوق الانسان، فتركس مفهوم "الحق" في وجدانه، وتكرر لمقولاتهم التي تهدف لتكريس منظومة السادة والعبيد. لم تؤمن يوما بعقلية من يتربع على كرسي الحكم ويخاطب الناس: "انا أحيي وأميت" فقلت مقولة لم تتفع صاحبها شيئا، وسرت عليه سنة الله الذي قال له: "فالقوم ننجيك بيدك لتكون لمن خلفك آية".

#### يا أبا زينب:

من كل زوايا العالم ارتفعت اصوات المدافعين عنك، مستسخفين الاجراء الخلفي السافل، ومطالبين رموز الحكم بالافراج عنك فورا وبدون قيد او شرط، والا واجهوا سخط العالم عليهم. أصبح سجانوك يخفقون وراء المتاريس، ويدسون رؤوسهم في التراب خجلا من الجريمة التي ارتكبوها، وتركوا عبيدهم تتفق تارة، وتصمت أخرى، بينما أعلن أبناء البحرين الذين دافعت عنهم، وأوصلت قضاياهم الى العالم، تضامنهم معك، ومشاركتهم في الاعتصامات والمسيرات الاحتجاجية ضد الظلم الخلفي البغيض. يعرف هؤلاء انهم انما يدافعون عن انفسهم، فلو تركوا القرار الخلفي بحقك ماضيا، لأعانوا الظالمين على انفسهم، ولشعر "الفاتحون" انهم قادرين على ارتكاب المزيد من الجرائم بحق أبناء اول. هؤلاء، مثلك، لم يألوا لغة الدبلوماسية التي تقضي عادة الى التلاشي والضمور، بل لغتهم تقراها في وسائل التعبير المنموعة: على الجدران وفي الكمبيوتر، وفي المنشورات السرية، وهي في كلئ متواصل، ما دام الشعب حيا يرفض الموت على مقاصل الجلادين والمستبدين.

صغار اولئك الذين يهرعون لبعض المناطق للاستتصار بأهلها بعد ان أشرت بالبنان الى مسؤوليتهم المباشرة عن افكار الشعب والتنكيل به، ويستنفرون موظفي الدولة، وكتاب الصحف، والمؤسسات المدنية، تحت التهديد المكشوف والمبطن، لاعلان الولاء عبر اعلانات ومقالات وتصريحات رخيصة. ما أصغرهم وأضعفهم وأوهى بيئهم. يخافونك وأنت مغلل في قيودهم، ويخشون سريان الروح التي أفضتها في الجسد الشعبي فأصبح متحررا من ضلالاتهم، ومستعدا للصدوم أمام ما يرمزون اليه من استبداد وظلم وقمع. فطوبى لك، حيث تقمصت البطولة، ورضيت السجن منطلقا للحرية، وسرت في درب الحسين، واقفيت خطى أبي ذر، فله درك من أمة في رجل

## ألم يعصر قلبي

ألم يعصر قلبي من مآسي وجراح من رؤوس شامخات قبيلت وضع انبطاح من نفوس رضية بالذل من بعد كفاح تدعي العدل وحب الناس والقتل مباح ليبتني مت ولم أبصر عصر الانفتاح

اخوة كنا على السراء والضراء في كل مكان بعضنا كان هنا يسحق في السجن يهان فسل السجان عنا هل بنا كان جبان ؟ وسل القيد سينيبيك بدرس العفوان إننا كنا رجالا لم نخف جور الزمان

بعضنا كان طريدا لم يذق طعم الأمان كان في الغربة يحي كل حين في امتحان طارده قبضة الجلاد في كل مكان منعه رؤية الأهل فما ذل وهان حرموه من عبير الحي فالعن كل طاغ وجبان

أمهات لم تذق للنوم طعما فكان النوم عند البعض منا كان حلما كم شباب قتلوه خط للانسان رسما كم رضيع بات في السجن لكي يقتل ظلما كم عروض هنتك والعرض أعلى حين يدمي

كان وضع الناس ظلم وعيون حائرة فأتى شيخ جليل مع نفوس طاهرة عشقوا الشعب فأعطاهم نفوسا ثائرة كانت البحرين بالجمري عينا ساهرة كان للكل أبا والكف نبع طاهرة

هدف الناس جميعا كان دستور البلاد لم يكن سعيا لدنيا أو لإخضاع العباد فهذا انتصر الشعب وظن والأمن عاد لكن الواقع قد أظهر ما تحت الرمال ورمى الإخوان وإخوانا لهم في كل واد

## تمة الافتتاحية صفحة (1)

واشنتان ان البحرين غير أمنة وطلبت من مواطنيها المغادرة بعد اطلاق سراح افراد المجموعة التي ادعت العائلة الخليفية انها تخطط لعمليات ارهابية ضد الوجود الامريكي. ومن المتوقع ان تكرر تلك الحوادث بعد ان فتحت البلاد للمستوطنين الاجانب واغلبهم من المناطق التي وجد فيها تنظيم "القاعدة" ارضا خصبة لاستقطاب اعضائه. فبادرت العائلة الحاكمة لاعادة اعتقال اعضاء المجموعة ارضاء لواشنطن. انها سياسة تخطط تعكس مراعاة سياسية من جهة، وتؤكد صعوبة تغيير السنن الاجتماعية بقرارات منطلقة على اساس اجرامية. ان مشروع الشيخ حمد مكيدة تهدف لتغيير البحرين، شعبا وممارسة سياسية، وعلاقات اجتماعية، وثقافة وترثا، وبالتالي فرضه لا يقتصر على مقاطعة انتخاباته السورية لمجالسه الشكلية، بل تتطلب مفاصلة مع المشروع بحذاقيه، ورفع الصوت مدويا ضده واعتباره جرما معلنا، تتم ممارسته جهارا نهارا، ويستقطب ابناء البلاد للمشاركة فيه بالاغراء والتضليل. ورفض هذا المشروع ليس تطرفا ولا طوباوية ولا معارضة من اجل المعارضة، بل تعبير عن الرغبة في الحفاظ على البحرين من النواحي الامنية والانسانية والثقافية والسياسية، وحماية الحريات والحقوق، ومنع الاستبداد مهما كانت اشكاله، والسعي لاقامة نظام ديمقراطي تكون السيادة الحقيقية فيه للشعب. لقد انتهى عهد الوصايات الملكية على العباد، وأن الوقت لكشف الزيف، والتصدي لظواهر الزيف والكذب والخداع والتضليل التي يمارسها الحكم. والموقف الصلب هو الذي يحافظ على وحدة المعارضة والشعب، ويقطع الطريق على سياسات العائلة الخليفية التي تهدف لتمزيق الصف الوطني في الوقت الذي تسعى فيه لاستبدال شعب البحرين بالمستوطنين الغرباء عن البلد وتاريخه وثقافته.

وما أشبه الليلة بالبارحة، فما هي البحرين مقسمة على رموز العائلة الخليفية كمحافظات أمنية يدير كلا منا احد عناصر العائلة الخليفية الذي يمارس ما يشاء بدون خشية من احد. بل ان الشيخ حمد قام بتعيين بعض افراد عائلته كوكلاء وزارات بهدف متابعه ما يجري عن كئيب من وجهة نظر العائلة الحاكمة، وأصبح كل منهم يتجاوز الوزير في صلاحياته وسلطاته الممنوحة له من رأس الحكم. مطلوب من المعارضة ايضا توضيح موقفها بشكل لا يقبل التأويل بخصوص المسألة التشريعية، ومدى السماح للعائلة الخليفية بتسييرها وادارتها لتكون موافقة مع تطوراتها في الاستمرار بحكم البحرين. يتضح من ذلك ان المعارضة امام خيارات واسعة، نتيج لها، اذا ما درستها عن قرب وبشكل عميق، تحديد الموقف ازاء مشروع الشيخ حمد بشكل عام. فالشعب واع للمشروع التخريبي، ولذلك بادر على وجه السرعة لتوقيع العريضة التي طرحت في الربيع الماضي، بدون خوف او وجل، واستقبل شباب البحرين الارهاب الخلفي بصمود منقطع النظر، ولم ترعهم التهديدات التي اطلقتها العائلة الخليفية ورموزها، مثل عبد العزيز عطية الله آل خليفة، وعبد الرحمن بن جابر آل خليفة وبقية الجلادين. لقد أصبح كيد هذه العائرة الجائرة ضعيفا، وانما تستقوي باساليبها الدينية التي من بينها الاغراء بالمناصب والوجاهات. والوضع الدولي عموما ليس لصالحها، لان التوجه العام يتحرك نحو الانفتاح والاصلاح والديمقراطية ويمقت الارهاب والاستبداد والديكتاتورية والفساد، وجميعها من سمات هذا الحكم المتسلط على رقاب ابناء البحرين. ويكفي هذا النظام ضعفا حالة الارتباك التي اصابته قبل اسابيع عندما اعلنت